20020307-0001-R

تقرير عن اجتماع روبنسون بالمنظمات غير الحكومية:
اعتراف بالفشل في تطبيق القرارات الدولية

عقدت المفوضة السامية لمفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ماري روبنسون اجتماعاً مغلقاً ضم لفيفاً من المنظمات غير الحكومية التي تعنى بشؤون الدفاع عن حقوق الإنسان في لبنان وذلك في إطار الجولة التي تقوم بها في لبنان وفي المنطقة العربية للوقوف على أوضاع حقوق الإنسان فيها.

افتتحت روبنسون الاجتماع في إشارة إلى أهداف زيارتها إلى لبنان، فحددتها بثلاثة:

١ ـ تقييم أوضاع حقوق الإنسان في لبنان والاطلاع عن كثب على التزام الدولة اللبنانية بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعنى بشؤون حقوق الإنسان.

٢ ـ المشاركة في ورشة العمل الإقليمية لمنطقة آسيا والباسيفيك حول حقوق الإنسان والتي عقدت في مقر «الاسكوا» في بيروت.

٣ ـ التأكيد من خلال اللقاءات والاجتماعات التي عقدتها مع الجهات الأهلية والرسمية على أهمية احترام وحماية حقوق الإنسان في المنطقة.

وأكدت روبنسون للمشاركين في الاجتماع المغلق أن لقاءها مع المنظمات غير الحكومية هو أساسي في إطار جولاتها الميدانية وانها تشجع هذه المنظمات على أن تلعب دوراً في متابعة قضايا حقوق الإنسان وتسلط الضوء على الانتهاكات التي ترتكب، وبالتالي أن تبادر هذه المنظمات إلى صياغة تقارير سنوية بديلة عن واقع حقوق الإنسان في بلدانها خاصة عندما تتأخر الحكومات في القيام بذلك أو عندما تسعى هذه الحكومات إلى تحريف الحقيقة ورسم صورة مختلفة عن واقع حقوق الإنسان في بلادها، كما اشارت إلى أهمية المكتب الإقليمي الذي تم استحداثه في مقر الأمم المتحدة في بيروت ليكون له دور فاعل في المتابعة وتشكيل صلة دائمة وفاعلة مع مكتب المفوضية في جنيف.

وبعد المقدمة المقتضبة التي قدمتها روبنسون فتحت المجال أمام الحضور لتوجيه اسئلة، فكانت اجاباتها عن الملاحظات والتساؤلات على الشكل التالي:

أولاً: رداً على موقفها من الانتهاكات الدستورية والقانونية التي تحصل وخاصة في مجال التوقيفات العرفية وأوضاع السجون في لبنان أكدت روبنسون انها بحثت الموضوع مع القيادة اللبنانية التي أكدت لها أن إدارة خاصة بالسجون سيتم استحداثها مما يعطي أملاً بتحسين شروط ومواصفات التوقيف، وان مجموعة عمل سيتم تشكيلها لمتابعة التوقيفات الاحتياطية ما يعني ان هناك تعهداً من قبل الدولة اللبنانية بحل هذه المسألة حلاً عادلاً. وطالبت منظمات المجتمع المدني بأن تسعى إلى اعداد التقارير البديلة للتقارير الدورية التي ترفعها الحكومة بحيث تتمكن المفوضية العليا من الاطلاع على الأوضاع الحقيقية وانتهاكات حقوق الإنسان والتعديات على الحريات بما فيها استقلالية القضاء.

ثانياً: لدى اثارة موضوع حقوق الجمعيات، والانتهاكات التي تقوم بها وزارة الداخلية في تطبيق القانون، أبدت روبنسون سرورها العارم بالدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في هذا المجال لا سيما من خلال لجنة حقوق الإنسان في نقابة المحامين مؤكدة على ضرورة ان تكون هناك قوانين تراعي حرية الجمعيات في التكون وفي العمل.

ثالثاً: رداً على أسئلة قطاعية حول حقوق الطفل والمرأة والمعاقين اشارت إلى ضرورة ان ترفع التحفظات التي وضعتها الدولة اللبنانية على الاتفاقيات الدولية، وبالتالي ضرورة ان يصار إلى توقيعها والمصادقة عليها ومتابعة تنفيذها.

وتسلمت روبنسون مذكرة قدمتها هيئة تنسيق الجمعيات العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان تشرح أوضاع اللاجئين الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية وكيف أن القوانين الجائرة تحرمهم أبسط حقوقهم وخاصة الحق في التملك والحق في العمل، فأجابت بأنها اثارت الموضوع مع المسؤولين اللبنانيين الذين تفهموا الوضع ووعدوا بأن ينظروا إلى هذا الموضوع ويعيروه اهتمامهم.

وفي الختام، وجه ممثل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ملاحظة بأن منظمة الأمم المتحدة بحاجة الى بذل جهود حثيثة لبناء ثقة مع المجتمعات المدنية العربية في ظل التعامل ضمن معايير مختلفة مع القرارات الدولية لا سيما في ما يتعلق بالقرارات الخاصة في فلسطين، حيث يشهد العالم استنفارا دوليا لتطبيق القرارات التي تخدم مصالح الغرب ودول القرار، ويتم تجاهل القرارات التي تضر بمصالحها. وأعطى مثلا على ذلك المؤتمر الدولي حول العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتسامح حيث صدر عن منتدى المنظمات غير الحكومية موقف يدين الاحتلال الأجنبي ويحمل اسرائيل مسؤولية العنف في المنطقة، فكان أن تجاهلت روبنسون في البيان الختامي ذلك ورفضت المقررات الصادرة عن المنتدى تحت ضغط الولايات المتحدة واسرائيل.

وأجابت روبنسون عن هذه الملاحظة بأنها تتفهم تماما هذا الالتباس وانعدام الثقة، إلا أنها ترى أن الاحتلال الأجنبي هو شأن مرفوض وانه وراء أعمال العنف والعنف المتبادل الذي يدور في فلسطين. واعترفت بأن هناك فشلا في تطبيق القرارات الدولية مؤكدة على ضرورة تطبيق كل القرارات الدولية، إلا أنها أشارت الى الجانب السياسي المتعلق بآلية اتخاذ القرارات الدولية وبمصدر القرار هل هو مجلس الأمن أم الجمعية العامة مما يخلق إشكالية في صلاحيات التنفيذ والمتابعة.

وختاما أشارت روبنسون الى دربن فقالت إن الحكومات في الاجتماع التحضيري الأخير الذي انعقد قبل القمة قد أخذت قرارا يقضي بعدم الإشارة الى الصهيونية والعنصرية، وقررت حصر جدول أعمال القمة بالبحث في شؤون التمييز العنصري وكره الأجانب. وهي شخصيا، كونها الأمينة العامة للمؤتمر ومسؤولة عن نجاحه، وجدت نفسها مضطرة الى أن تتمسك بقرار اللجنة التحضيرية وان تزيل كل ما من شأنه أن يُفشل عمل القمة، علما بأن ذلك لا يلغي أهمية القرارات والتوجهات التي صدرت عن القمة حول القضايا الأخرى التي تهم فئات مستضعفة كالأقليات والسكان الأصليين وغيرهم.

زياد عبد الصمد

السفير ٧/٣/٢٠٠٢